

بسم الله الرحمن الرحيم

أسس ومبادئ العدالة الاقتصادية والاجتماعية كمقومات لإنجاح إدارة التنوع

يوليو 2011

د. إبتسام ساتي إبراهيم

جامعة الخرطوم

" " ابقوا عرباً لتمكنوا من أن تعطونا شيئاً " وسنبقى افاقة لنستطيع أن نعطي ما نتقبل "

سينجور

مقدمة:

التنوع صفة ملازمة للمجتمعات الانسانية وهو سنة من سنن الحياة فالناس يختلفون من حيث النوع والعنصر واللغة والعقيدة. كما أنهم يختلفون أيضاً من حيث نظرتهم للحياة ومن حيث أدوارهم الإجتماعية. ولكن رغم هذا التنوع فإنهم يتحدثون من كونهم بشر يرتبطون الرابطة الإنسانية التي تغطي على كل الاختلافات. هذه الرابطة الإنسانية هي التي قادت الإنسان الى الحياة الجماعية حتى يحقق أكبر قدر من المكاسب لنفسه وللآخرين. وهي التي أدت لنشأة وقيام المجتمعات حيث تمكن الانسان إشباع إحتياجاته الأساسية ويعتبر المجتمع والنظام الاجتماعي مسئولاً مسئولاً كامل عن الكيفية التي يشبع بها هذه الإحتياجات دون تمييز الا ما كان متعلقاً بالمهارة والجهد ولكن ليس بالضرورة القائم على اللون أو النوع أو اللغة.

والسودان الذي كان بلداً شاسعاً مترامى الاطراف يمتاز بتنوع على المستوى الأثني - اللغوي - الديني ومن ثم الثقافي. يوجد بالسودان حسب الدراسات 56 جماعة عرقية تنقسم الى 597 جماعة فرعية. تتحدث هذه الجماعات بلغات ولهجات مختلفة الا ان اللغة العربية الى حد كبير تمثل وسيط تخاطب بين معظم المجموعات من ناحية الدين فإن الاغلبية تدين بالإسلام الى جانب من يدينون بالمسيحية والوثنية والمعتقدات المختلفة.

اما في الجانب الاقتصادي فرغم التنوع المناخي وتعدد النشاطات الاقتصادية فالسودان يعاني من تركيز المشروعات التنموية في اواسطه مما انتج تنمية غير متوازنة. احدثت غبن

اجتماعي ادى الى صعوبة ادارة التنوع وولدت مزيداً من الصراعات التي وضعت في قوالب
أثنية وعرقية ودينية.

ونحن هنا في هذه الورقة لا نسعي للسرد التاريخي لأسباب هذا الصراع والتي أصبحت
معروفة للكثيرين. كما أصبحت آثارها واضحة أهمها أن فقد السودان جزءا كبيرا منه اصبح
دوله منفصله هي جنوب السودان وربما يؤدي الصراع الى تقسيمات أخرى.

التنوع الذي نتج عنه هذا الصراع في السودان في حد ذاته ليس مشكله إذ ان كثيرا من
بلدان العالم يوجد فيها هذا التنوع بمستوياته وعناصره المختلفة الا ان المشكلة تكمن في كيفية
إدارة هذا التنوع والاستفادة منه بصورة ايجابية ، تعمل على إثراء الثقافة السودانية بل كان من
الممكن ان يكون عامل قوة أكثر من كونه عامل ضعف وفرقة.

التجربة الاوروبيه فى ادارة التنوع إستطاعت ان تخلق نموذجا للدولة القومية مما ساعد على
توحيدها اقتصادياً وحتى وجدانياً. وذلك لأن النظرة للتباين استطاعت ان تحتضن في القومية
الكبيرة دون حجر على الهويات الداخلية المتعددة.

التجربة الماليزية أيضاً تجربة رائدة في إدارة التنوع فمنذ استقلالها في العام 1957
شهدت ماليزيا تطوراً كبيراً بفضل إستفادتها من التنوع العرقي و الثقافي والديني وجعلت منه قوة
دافعة ايجابية وأصبحت واحدة من أقوى الدول في آسيا. فبعد أن كانت بلداً يصدر المواد الخام
الزراعية اصبحت بلداً صناعياً يصدر كثيراً من المنتجات الصناعية من معدات وأدوات
كهربائية وإلكترونية بل تفوقت على كثير من الدول في مجال التقنية العالية.

فكيف نستفيد من مثل هذه التجارب الناجحة في ادارة التنوع اشارت كثيراً من الدراسات
الى ان إدارة التنوع بصورة ايجابية يمكن في اقرار مبدأ العوامل الإجتماعية. وأن غيابها هو
أساس الصراع في المجتمعات كافة والمجتمعات ذات التنوع الثقافي والعرقي والديني.

دستور السودان أشار الى هذا التنوع واعترف به في المادة 48 ونص على التعدد واعترف به في المادة 48 ونص على التعدد اللغوي والثقافي كما أشار إلى الحريات الدينية. الا ان كل ذلك ظل حبيساً في الورق ولم يتم تطبيقه الفعلي ولم تسن من القوانين ما يساند الدستور مما أدى الى الفشل في ادارة التنوع.

إن التنوع من حد ذاته ليس مشكلة ولكن يبقى السؤال هو كيف نحسن إدارة هذا التنوع وتوظيفه لتلبية الإحتياجات الأساسية, وتخلق منه وسيلة للإنسجام والتناغم.

مفهوم العدالة الاجتماعية :-

العدالة الاجتماعية حسب ماجاء في الموسوعة الحرة هي نظام اقتصادي يهدف الى ازالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع وتسمى احياناً العدالة المدنية. ولكن مفهوم العدالة الاجتماعية لا يقف فقط عند العوامل الاقتصادية أو القانونية ولكنه يشمل كافة مناحي المجتمع. بحيث لا يمكن إختزالها في سياق واحد فالمعاناة ، اللامساواة، التهميش، الحرمان، الظلم والإستبداد كلها تعني إنعدام العدالة الاجتماعية. وفي نفس الوقت منذ يعني المفهوم إعادة توزيع الدخل القومي. تكافؤ الفرص والمساواة. وقد أشار الإعلان العالمي لحقوق الانسان من إفتتاحية الى الحقوق المتساوية لكل أعضاء الأسرة البشرية والذي يمثل أساساً للحرية والعدالة والسلام العالمي والتي لا تقوم على إلا بتحسين نوعية الحياة لكل الناس بقدر من المساواة ليس أمام القانون فقط ولكن تختص فيه كل الإمتيازات التي تمنع بها مجموعات محددة. فهي إذن قيمة عليا من قيم التراث الإنساني وكانت محورا رئيسياً في الفكر الإنساني وكانت محورا رئيسياً في الفكر الإنساني وفي التعاليم الدينية لمختلف الديانات.

الا ان هذا المفهوم بمعناه الواسع لم يعد في مقدمة القضايا ذات الاهتمام. فكلما أشار حسن طنطاوي الى تراجع حالات قضية العدالة الاجتماعية في الفكر والممارسة معاً في الوقت الذي سعدت فيه مفاهيم اخرى كالإنفتاح، التحرير الاقتصادي- الإصلاح الهيكلي والخصخصة. العدالة الاجتماعية في جوهرها تسعى لتدقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الناس دون النظر الى الفروق والإختلافات بينهم.

اشار الكثيرون الى ان العدالة قيمه عليا من قيم التراث الانساني الذي اسهمت في بنائه مختلف الشعوب والحضارات منذ اقدم عصور التاريخ وحتى عصرنا الحالي. فقد كان لمفهومها معنيان متداخلان يشير الاول الى اعتبارها نسقا للقيم والمثل الاخلاقية والفضائل الانسانيه

ويشير الثانی الى اعتبارها مجموعة من الاجراءات المؤدية الى معرفة الحق والكفيله بتوصيله الى صاحبه ضعيفا كان او قويا.

وقد احتل مفهوم العدالة الاجتماعية مكانا بارزا فى اعمال الفلاسفة والمفكرين وتقوم على مجموعة اسس:-

1-تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة بغض النظر عن اوضاعهم الاجتماعيه او اعتقاداتهم الدينيه او السياسيه.

2-من ناحية اقتصادية فان مفهوم العدالة الاجتماعية يشير الى توفير الحد الأدنى لمتطلبات الحياة الكريمة مما يعنى وضع سياسة قومية توزع فيها الثروة بطريقة عادلة وتوفير السلع والخدمات لتذويب الفوارق ومن ناحية قانونية م واجب الدولة وضع القوانين التي تعتمد الحقوق لكل المواطنين طالما التزموا بواجباتهم مما يحقق المساواة في الحقوق والواجبات.

3- من ناحية ثقافية فإن العدالة الإجتماعية تقتضي حث الناس على الشعور بالمسئولية الأخلاقية والتعاون والتكافل دون تمييز بين الثقافات ولكن في إطار المواطنة واحترام الآخرين وكفالة حرية التعبير لكافة التكوينات الاجتماعية على قدم المساواة دون تطرف.

اذن العدالة الاجتماعية مسؤوليه كافة الجهات والمؤسسات ولكنها لا تتوفر فى ظل ظروف الفقر او القهر او فى ظروف التفرقه والتمييز والحط من كرامة الانسان. ويمكن ان نميز ثلاثة مستويات رئيسيه للعدالة :-

1-المستوى الاجتماعى السياسى العام فتصبح محل اجماع عام من كافة القوى والجماعات الاجتماعيه.

2- المستوى الفردى الخاص حيث تصير محورا للسلوك الفردى فى اداء الواجبات وفى ممارسة الحقوق .

3- المستوى المؤسسى حيث تكون القوانين والاجراءات قائمة على اساس العدالة وتكون هى الاليه التى عن طريقها يتم حسم المنازعات واستيفاء الحقوق.

العدالة الاجتماعية وإدارة التنوع :-

يمثل موقع السودان الجغرافي عاملاً مهماً من عوامل التنوع فهو يقع في وسط أفريقيا ويحيط به عدداً من الدول الأفريقية والعربية وشكلت موجات الهجرة المختلفة التي شهدتها السودان تنوعاً عرقياً وثقافياً مما جعل كثيراً من الكتاب والباحثون ينظرون إليه باعتباره " أفريقيا مصغرة". ورغم هذا التنوع فإن السودان في الماضي شهد استقراراً كبيراً ولم يكن هذا التنوع عقبة في التعايش بين المجموعات المكونة له ولا بينها وبين الجماعات الوافدة إليه بسبب الظروف الطبيعية التي شهدتها دول الجوار أو بسبب الحروب والنزاعات التي عانت منها. إلا أن مشكلات التنوع هذه لم تظهر إلا مع بداية تكوين الدولة الحديثة وذلك مع بداية الحكم التركي في السودان في العام 1821.

من العوامل التي أدت إلى بروز الأثنية خاصة في الدول الأفريقية الخوف من تأثير العولمة بشقيها الاقتصادي والثقافي، والتي ربما أدت إلى تناقص الموارد المتاحة للمجموعات الأثنية خاصة مع سياسات الانفتاح الاقتصادي والغزو الثقافي. ولا نود هنا أن نشير إلى دور الاستعمار في تأجيج مفهوم الأثنية فسياسة فرق تسد ومانبعها من سياسات أخرى معروفة لدى الكثيرين.

التنمية غير المتوازنة والتي بدأت بإنشاء مشروع الجزيرة في وسط السودان في العام 1925 وما تمخض عنه من تحويل الأرض إلى سلعة تجارية بدلاً من كونها سلعة إستهلاكية كان له أثراً كبيراً في الخلخلة السكانية وأدى إلى إدخال نظام السوق والنظام النقدي وأصبح المزارعون عمالة مستأجرة بعد أن كانوا مالكيين للأرض.

لدى ذلك انشاء مشاريع الزراعة الآلية وما رافقها من مصادرة لمزيد من الاراضي وتحويل مالكيها الى عمال بالأجر وعمالة موسمية في معظم الاحوال. وفي نفس الوقت الذي أفقر فيه هؤلاء المزارعين وانتزعت اراضيهم فبالمقابل فإن رجال الدين وزعماء العشائر وكبار الموظفين

ورجالاات الدولة امتلكوا عدداً من المشروعات الزراعية وكان هذا مؤشراً لعدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية حيث انهم الى جانب السلطة فقد حازوا على الثروة.

الا ان مشروعات التنمية والهيكل الاقتصادي ظل كما هو حتى بعد الاستقلال, تركز المشروعات الاقتصادية للكبيرة في وسط البلاد وإهمال الريف وسكانه فأنتج هذا الوضع هجرات متتابة وكثيفة بحثاً عن فرص حياة افضل مما ادى الى مايعرف بظاهرة الانفجار الحضري. وهو زيادة عدد سكان المدن دون وجود توسع في الصناعة وفرص العمل وكانت المحصلة النهائية هي تدهور اوضاع المهاجرين وظهور وازدهار القطاع الهامشي وانتشار السكن العشوائي والتدهور البيئي ليعكس وجها اخر لانعدام العدالة فالمهاجرون الى المدن اصبحوا مجموعات تفتقر الى ابسط مقومات الحياة .ومما فاقم من حجم المشكلة ما شهدته البلاد من فترات جفاف ومن تصحر وما احدثته السيول والفيضانات من تدمير للمنازل والممتلكات ومن فقدان لوسائل كسب العيش كل ذلك ادى الى مزيد من الفقر ومزيد من الهجرات والنزوح.

ورغم المحاولات التي بذلت من قبل الحكومات المختلفة فان المشكلة الاقتصادية لم تحل بل ان تطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي وسياسات التحريرالاقتصادي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية المانحة زادت الطين بلة وزادت معدلات الفقر مما أدى الى مزيد من الصراعات والحروب خاصة مع تخلي الدولة عن كثير من واجباتها في مجال الخدمات والتنمية فزاد الغبن الاجتماعي والإحساس بالدونية وانعدام المساواة والعدالة. بين افراد المجتمع ، بين جماعته وبين الريف والحضر خاصة مع تركز معظم الخدمات الاجتماعية في المدن وفي ظل التنوع الموجود فقد أخذ الصراع يفسر على اساس عرقي، ديني أو ثقافي.

تراكم الديون على الدولة أدى إلى تدهور الخدمات الصحية والعلاجية والتعليمية وانعدام التنمية. قضية التنمية قضية أساسية تواجه دول العالم الثالث بما في ذلك السودان فالتنمية لا تعني فقط

زيادة معدلات النمو الاقتصادي ولكن تعني العدالة في توزيع ناتج التنمية وأحداث تحولات تسمح بالتوزيع العادل للعائد الاقتصادي الاجتماعي.

ارتفعت نسبة البطالة في الريف و الحضر حيث تتراوح بين 15 - 25% في الحضر اما البطالة في الريف سواء كانت جزئية أو كاملة فهي تدفع لمزيد من الهجرات للمدينة مما يؤدي الى توسع القطاع غير الرسمية أو غير المنظم والذي يضم حوالي 75% من العمالة في المدن. فاصبحت مشكلة البطالة من اخطر التحديات التي تواجه السودان خاصة مع عدم التوازن الهيكلي من خلال الاعداد الكبيرة الوافدة الى سوق العمل والذين يفتقر معظمهم للتعليم والتدريب.

التعليم والتدريب يعد من العوامل المهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية. وانعدامه يؤدي الى تدنى الموارد البشرية فكان من الضروري توفير هذه الخدمات مع التركيز على الفقراء. التعليم هو الوسيلة الاساسية للتنمية فالأوجب أن نركز على التعليم الأساس لأكبر عدد من السكان ويكون محتواه يحث على الوطنية وحب الوطن كما يعمل على رفع القدرات والمهارات.

في مجال الإسكان لابد من وجود خطة إسكانية شاملة لتجاوز مشكلات السكن العشوائي الذي يمثل تحدياً كبيراً للعدالة الاجتماعية وربط مكان السكن بشبكة مواصلات تتيح سهولة الحركة لمكان العمل والمدارس وكذلك ربط المدن والأرياف.

ادارة التنوع:-

ادارة التنوع بصورة ايجابية لا يتم الا في ظل العدالة الاجتماعية والاقتصادية.المجتمع السعيد هو الذي لا يعاني سكانه من الفقر والبطالة. ولتحقيق هذه السعادة لابد من الإرتفاع بشعور الفرد والجماعة حيال الكرامة واحترام الذات وذلك لا يتم الا بمقابلة حاجات الفرد الضرورية والاساسية ممايمكنه من المشاركة في الحياة الاجتماعية ليتحقق بذلك مبدأ العدالة الاجتماعية.

الأثنية والعنصر هي مكونات بايولوجية ولا تبدو ذات أهمية أضيف اليها البعد الاجتماعي. وعندما يتمكن جماعة أثنية من أن تمثل موقعاً مميزاً في المجتمع يكسبها قوة أو إمتيازات لا تتوفر للآخرين فإن الأثنية تأخذ بعدها الاجتماعي ويصبح الصراع اكبر حتماً تتمكن من الحصول على الموارد والثروة وعزم منها الاخرين فيتولد العنصر الاجتماعي والتاريخ من انعدام المساواة او العدالة الاجتماعية.

فما نشهده اليوم من صراع في دارفور وما كان من امر الصراع في جنوب السودان ناجم من الحرمان من الحصول على الموارد وعدم العدالة في تقسيم السلطة والثروة الا ان هذا الصراع البس ثوباً آخر وأصبح الحديث حوله وكأنما هو صراع بين المسلمين وغير المسلمين أو العرب والأفارقة أي صراع دينياً وعرقياً.

ان الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحسين مستوى معيشة الفرد ونوعية صيانة وضمان حصوله ذلك لا بد من وضع التشريعات والسياسات والبرامج التي تعمل على تقليص الفجوة بين الأفراد والجماعات. ولا يتم ذلك بإستقلال أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وعلى رأسها العنصر البشري.

ولابد من :-

1. التنازل عن الدعاوي التي تركز للإنتماء أرفض الآخر مع الايمان بان الانتماء حق مشروع.
2. التمسك بالأشياء المشتركة وتقبل الإختلاف بروح من التسامح.
3. محاولة خلق وجدان مشترك وذهنية مفتوحة تعني لخلق وتحقيق آمال واحدة تحقق المصلحة للجميع في اطار من العدل والحرية والمساواة.
4. السماح لكل الجماعات بالتعبير عن رأيها وثقافتها بكل ما تشمله من فن وأدب وعادات وتقاليد مما يمكن من التلاقح الثقافي.

5. العمل على سيادة حكم القانون وقيم العدالة والمساواة
6. وضع استراتيجية فعالة لإدارة التنوع تحفظ النسيج الاجتماعي وتحفظ وحدة المجتمع.
- 7-توسيع دائرة السلع الضرورية ورفع مستوى المعيشة.
- 8-الاستثمار في رأس المال البشري لتخفيف حدة الفقر.
- 9-منح فرص الحصول على خدمات الفروض و الخدمات المالية الأخرى التي تدعم فرص الافراد فى تحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية مع الحرص على توجيهها للفئات الفقيرة وغير المتعلمة والحاصلة على حد أدنى من التعليم.
- 10- العمل على توفر البيانات والمعلومات اللازمة لرسم السياسات والخطط والبرامج التنموية.
- 11- إستقلال الاعلام بصورة جادة كعامل مهم من عوامل النوعية الاجتماعية البناءة وفق خطة مدروسة حتى تصل رسالتها الى كل الجماعات ويصبح الاعلام وسيلة فعالة للتواصل الإجتماعي.

خاتمة :-

الدين كمكون من مكونات الهوية لم يكن مكان صراع، واللغة العربية بمرور الزمن وبصورة تلقائية إنسابت واصبحت وسيط تخاطب بين المجموعات حتى غير العربية. إذن فإن مكونات الهوية الثلاثة العنصر ، الدين واللغة لم تكن مصدر صراع.ولكن رغم ان التنوع العرقي له سلبياته فهو ايضاً له ايجابياته اذا ما وجد المعالجة الصحيحة. لقد شلت الحروب الحياة الاقتصادية وأدت الى انخفاض الناتج القومي وزادت من معدلات التضخم وأدت الى تدهور الخدمات.خاصة في مناطق الصراع. فقد أدى الصراع في دارفور الى تشريد الملايين من ديارهم ولجوئهم الى دول الجوار أو العيش في معسكرات تفتقر الى

كثير من مقومات الحياة ودمرت البنى التحتية وواقفت مشروعات التنمية على قلتها، مما زاد من حدة الصراع جعل معظم الموارد توجه للحفاظ على الامن ومواجهة التدهور الامني والبيئي. العمل على سياسة الإستيعات حتى يتحقق التكامل بين الجماعات الوطنية وفتح باب المشاركة الوطنية وتفعيل الشفافية في خلق المشاريع التنموية.

افلاطون حلم بجمهورية مثالية تحقق العدالة والمساواة بين الناس وتخلق السعادة.

فهل نستطيع ان نحقق حلم افلاطون ؟